دور آليات التشغيل في تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

أ. رضوان أنساعد *

الملخص

إن تزايد معدلات البطالة خاصة بالنسبة لفئة خريجي الجامعات والمعاهد العليا، دفع بالدول سواء المتقدمة منها أو النامية إلى التفكير الجدي في إيجاد فرص عمل جديدة لهذه الطبقات، وكانت الأولوية في الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية. لذا كان على الدولة الجزائرية الأخذ بكل الآليات والمستجدات التقنية الحديثة التي من شأنها تعميق فكرة الاقتصاد الحر، والمساهمة في تطوير هذه المؤسسات، وتنمية ثقافة المقاولاتية لدى خرجي الجامعات والمعاهد، ومن بين هذه الآليات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المقاولاتية، آليات التشغيل في الجزائر

Abstract

The importance of small and medium companies (SME) in supporting the economic development comes from their role in creating new job's opportunities, Reduce the unemployment rate and their participation in the total added value. This gives the SME a prominent status in both the developed and developing economies through providing the necessary means to develop this sort of companies.

to develop culture of entrepreneurship to the graduates of universities and institutes, The Algerian government has created mechanisms like National Agency for Investment Development, National Agency for the conduct of mini-loan, National Agency for Youth Employment and National Fund for Unemployment Insurance.

Keywords: small and medium companies, Entrepreneurship, Mechanisms operating in Algeria

* أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف

الإطار العام للدراسة

رغم حالة الانتعاش التي يشهدها الاقتصاد الجزائري مؤخرا نتيجة فائض الأرباح المحققة من المحروقات، إلا أن الوضعية الحالية لا تزال تتميز بنمو غير كاف في بعض القطاعات، وما زال معظم الأفراد يعانون من نقص في القدرة الشرائية، مع وجود نسبة كبيرة من الأشخاص العاطلين عن العمل، حيث ورغم الانخفاض البسيط في معدل البطالة، إلا أنه لا يزال يقارب 10.0% سنة 2010.(8.1% بالنسبة للذكور و 19.1% بالنسبة للإناث).

وهذه الوضعية تمس بالأخص فئة الشباب من خريجي المعاهد والجامعات والذين بصدد البحث عن عمل. فحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS,2010)، وجد أنه كلما زاد المستوى التعليمي ارتفع معه معدل البطالة، حيث يقدر معدل البطالة للفئة غير المتعلمة ب 7.3% ، في حين يقدر بـ21.4 % بالنسبة لفئة المتخرجين من المعاهد والجامعات، حيث نسبة قليلة جدا منهم من تجد وظيفة مناسبة أما البقية فإن وجدت، فتكون في غالب الأحيان بعيدة عن مجال اختصاصهم.

ومع تزايد عدد الخرجين سنويا حوالي 120000 متخرج سنة 2010، لم تعد الدولة قادرة كما في السابق على توفير العمل لأولئك الأفراد من خلال مؤسساتها العمومية والإدارات الحكومية، لذا سعت للبحث عن حلول لإدماج تلك الفئة من الشباب، رغم أنه لم يتسن للجميع الاستفادة منها، نذكر منها مثلا عقود ما قبل التشغيل، والتي عبرت في حقيقة الأمر عن حل أو إدماج مؤقت لتلك الفئة(سنتين على الأكثر) ، وبعد اكتساب الخبرات المهنية وفور انقضاء عقد التشغيل، سرعان ما يجد أولئك الشباب أنفسهم أمام مشكلة البطالة مجددا، لأن نسبة المستفيدين من المناصب الدائمة قليلة جدا بالمقارنة مع البقية، مما يؤكد على عدم جدوى مثل هذه الحلول؛ مما يدعونا للتفكير وبجدية في كيفية تدارك الوضع وتثمين التكوين الذي حصل عليه أولئك الخريجين، للاستفادة منه والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي.

ونظرا لاستيعاب الدولة لحقيقة هذه الوضعية، خاصة في ظل تحول سياستها نحو اقتصاد السوق، وإدراكا منها بأهمية الدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية، وكونها أيضا تمثل وعاءا رئيسيا لاستقطاب العمالة، قامت الحكومة بعدة مبادرات تهدف إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد نظرا لما يمكن أن تلعبه تلك المؤسسات مستقبلا إذا ما حظيت بالعناية الكافية؛ ويظهر ذلك من خلال خلق آليات تشغيل جديدة مثل

(ANSEJ.ANGEM. CNAC.ANDI) . وتعزيزها بقرارات مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 فيفري 2011.

كما أنه إذا دققنا أكثر في الإحصائيات، نجد أن جل المؤسسات المنشأة من طرف الشباب مالكوها ليسوا من حملة الشهادات الجامعية. بمعنى أن التوجه نحو المقاولة يستقطب أكثر فئة غير الجامعيين.

مع العلم أنه وفي ظل انفتاح الأسواق زادت حدة التنافس، وأصبح البقاء للمؤسسات الأقوى التي تفرض وجودها من خلال قيامها بالإبداع وخلق القيمة وابتكار الإدارة المناسبة.

كل هذه الحيثيات مجتمعة، تدعونا لطرح السؤال الرئيس التالي: **لماذا تشهد الجزائر ضعفا في نسبة المقاولاتية خاصة بين فئة المتخرجين الجامعيين، بالرغم من التزايد السنوي لهذه الفئة؟**

وتنبثق من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية، كما يلي:

1. ماهية آليات التشغيل التي استحدثتها الحكومة الجزائرية ؟
2. ما واقع المقاولاتية–المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– في الجزائر؟
3. ما هي القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتنمية ثقافة المقاولاتية والقضاء على البطالة؟

أهداف الدراسة :

1. التعرف على آليات التشغيل (ANSEJ.ANGEM. CNAC.ANDI).
2. تناول المفاهيم النظرية المتصلة بمفهوم المقاولة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.
3. التعرف على واقع الاهتمام بالمقاولاتية بالجزائر.
4. تقديم مقترحات وتوصيات للجامعة، للبنوك، سوق العمل، ولوكالات التشغيل لتنمية ثقافة المقاولاتية.

أهمية الدراسة :

تعد أعمال المقاولات – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– من المواضيع الجديدة التي برزت على الساحة الإدارية، والتي لم تلق الاهتمام الكاف من قبل الدارسين والباحثين في الدول العربية خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن هذا القطاع أصبح العصب المحرك لاقتصاد الدول بدلاً من الاعتماد على المؤسسات الكبرى، نظراً لتأثرها السريع بالتغيرات التكنولوجية والمرتبط باقتصاديات الحجم من جهة، ومن جهة أخرى لما يمثله هذا الموضوع من حداثة وصعوبة في التطبيق.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة دور آليات التشغيل في تنمية ثقافة المقاولاتية أي في إنشاء مؤسسات بشكليها الصغيرة والمتوسطة للقضاء على البطالة.

الإطار النظري

أصبحت المقاولة مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين واجملتمع بشكل عام، يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو. ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد نظرا لما يوفره هؤلاء المقاولون والمؤسسات الجديدة من مناصب شغل، فمثلا في الجزائر توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ما نسبته% 77.09 من مجموع اليد العاملة التابعة لهذا القطاع.(وزراة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2006)

ومع تخلي بعض الشركات الكبرى لبعض الأنشطة غير الملائمة لتشغيلها، قدمت بذلك فرصا للمؤسسات الناشئة للاستثمار في تلك الأنشطة، وبهذا أصبحت المقاولة في معظم البلدان محور أساسي للتطور، ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم، ويصبحوا أكثر استقلالية وبمستوى معيشي أفضل.

وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة با لعمل والتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهـــــــــــــي :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(**A**gence **N**ationale de **D**éveloppement de **I**'Investissement)
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (**A**gence **N**ationale de **G**estion du **M**ICRO-CREDIT)
- الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.(**A**gence **N**ationale de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes)
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (.LA **C**AISSE **N**ATIONALE D'**A**SSURANCE **C**HOMAGE)

1-1: التعرف على آليات التشغيل (ANSEJ.ANGEM. CNAC.ANDI) للتنمية المقاولة.

أ - **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):**هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. أنشأت بموجب القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001(الجريدة الرسمية، 47:2001)،في شكل شباك وحيد غير ممركز عبر 48 ولاية على مستوى الوطن يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل :

- إنشاء مؤسسات جديدة - توسيع قدرات الإنتاج.

- إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسات. – المساهمة في رأسمال الشركة.

- المساهمة الجزئية أو الكلية في خوصصة بعض المؤسسات العمومية.

بلغت المشاريع الاستثمارية الى غاية 31-12-2010 ما يعادل 67.808 مؤسسة مختلفة الاحجام والتي تمثل تكلفة اجمالية تقدر ب 6.728.763 مليون دينار جزائري وقد مكنت من خلق 940.832 منصب شغل.

كما تشير الاحصائيات بين 2002-2010 الى نتائج هامة تخص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مبينة في الجدول التالي

الجدول رقم (01)

مشاريع الوكالة (ANDI) حسب نوع الاستثمار خلال الفترة 2002 – 2010

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الإنشاء	**49.270**	**72,66**	**4.685.326**	**69,63**	**657.323**	**69,87**
التوسيع	**18.282**	**26,96**	**1.832.736**	**27,24**	**275.980**	**29,33**
إعادة التأهيل	**246**	**0,36**	**210.453**	**3,13**	**7.120**	**0,76**
إعادة الهيكلة	**10**	**0,01**	**247**	**0,00**	**409**	**0,04**
المجموع	**67.808**	**100**	**6.728.763**	**100**	**940.832**	**100**

المصدر(ANDI, 2010)

ب -**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):** تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، ويشترط في من يريد الحصول على قرض مصغر مايلي:

- أن لا يقل السن عن 18 سنة، وليس هناك حد أدنى.
- أن يمتلك صاحب المشروع مؤهلات تؤكد من خلال الشهادات، أو رخص العمل.
- المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي تمثل 10**% من التكلفة الكلية للمشروع.**
- الاشتراك في صندوق ضمان التأمين الاجتماعي على مخاطر فشل القروض المصغرة.
- عدم الانضمام إلى الشبكة الاجتماعية والأنماط الأخرى للقروض المصغرة.

و في حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا له، و هي ثلاثة أنماط :

1-**تمويل ثنائي:** سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 30.000 دج.

- مساهمة الوكالة: 90 .% بدون فوائد. - مساهمة المستفيد: 10%.

2- تمويل ثنائي: للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 و 100.000 دج.

- مساهمة البنك: 95 % أو 97 % بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90%.

- مساهمة المستفيد: 03 % أو 05%.

3- **تمويل ثلاثي** : للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 100.001 دج حتى 400.000 دج .

- مساهمة البنك: 70 % بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90

- مساهمة المستفيد: 03 % أو 05%. - مساهمة الوكالة: 25 % أو 27 % بدون فوائد.

ت - **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):** أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 في 08 سبتمبر 1996 والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 وهي وكالة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، مقرها الرئيس بالجزائر العصمة ولها فروع في كل ولايات الوطن ومن شروط الاستفادة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- أن يكون الشاب بطالا.

- أن يتراوح سنه بين 19 و 35 سنة، و يمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة "03" مناصب عمل دائمة "بما فيها الشركاء".

- أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.

- ان يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع .

ومن مزايا وكالة (ANSEJ) منح المقاول نوعين من الدعم، والأمر يتعلق بدعم مالي واخرج جبائي وشبه جبائي:

- **الإعانات المالية:** هناك تمويل ثلاثي وأخر ثنائي، يصل فيهما الحد الأقصى للاستثمار مبلغ 10.000.000 دينار جزائري.

- **تخفيض نسبة الفوائد:** تستفيد المؤسسة المصغرة أيضا من تخفيض في نسبة الفوائد البنكية تصل إلى 90%.

- **الإعانات الجبائية والشبه الجبائية:** كتطبيق المعدل المخفض ل% 5 فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار والإعفاء من كافة رسوم نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.(http://www.ansej.org.dz)

ث - الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): تم إنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.

مع بداية 2004 جاءت تعديلات جديدة، عملت الجهات المعنية من خلالها على ترقية أكبر لهذا الجهاز فيما يخص إنشاء المؤسسات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة.

بإمكان الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مساعدة البطالين في إنشاء مؤسسات خاصة لقيمة تصل إلى 5.000.000 دج. ويكون هيكل التركيبة المالية كالتالي:

مستوى **1** **الجدول رقم (02)**

استثمار يقل أو يساوي 2.000.000 دج

منطقة الاستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من طرف البنك
كل المناطق	**%5**	**% 25**	**70%**

المصدر(CNAC, 2004)

مستوى 2 **الجدول رقم (03)**

استثمار يتراوح ما بين 2.000.000 و 5.000.000 دج

منطقة الاستثمار	الحد الأدنى للمساهمة الشخصية	القرض الممنوح من طرف الصندوق	القرض الممنوح من طرف البنك
المناطق الخاصة ولايات الجنوب و الهضاب العليا	**%8**	**%22**	**70%**
مناطق أخرى	**% 10**	**% 20**	**% 70**

المصدر(CNAC, 2004)

2-1 القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لتنمية ثقافة المقاولاتية والقضاء على البطالة في 22 فيفري 2011 : تتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط

على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية التي تمولها الدولة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني، و على إثر ذلك جاءت تعديلات إثر الاجتماع الوزاري في 22 فيفري 2011 تحمل تحفيزات جد مغرية مست هذه الأجهزة و البرامج و التي يمكن تفصيلها فيما يلي:

1- فيما يخص تحسين تمويل الاستثمار تتعلق القرارات الخمسة التي اتخذها مجلس الوزراء بما يلي

- قيام الخزينة العمومية بوضع خط قرض طويل المدى بقيمة 100 مليار دج قابل للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة.
- تعبئة شركات الاستثمار التي انتهت البنوك العمومية من إنشائها لتسيير أموال الاستثمار الولائية وترقية مشاركتها في مرحلة أولى في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في ذلك.
- إطلاق شركات عمومية للبيع الايجاري ابتداء من مارس 2011 بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز.
- تنشيط الآليات القائمة المعتمدة لضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الإجراءات ذات الصلة بمساعدة السلطة النقدية.
- تدخل الصندوق الوطني للاستثمار إلى جانب المستثمرين الجزائريين الراغبين في ذلك بنسبة إسهام تصل الى 34 % من رأس المال والتمويل وكذا بغرض تنشيط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

زيادة تمثين الآليات التي تشجع الراغبين في انشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر: من هذا الباب وفضلا عن الامتيازات الممنوحة لهم بعد سيستفيد المترشحون للاستثمار المصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للبطالة من الآن فصاعدا من التشجيعات الآتية:

-تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار (من 5 % إلى 1 % بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج و من 10 % إلى 2 % بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج).

-توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية (وهو يبلغ 80 %في الشمال و95 % في الجنوب والهضاب العليا) ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية.

- تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات
- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج. عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل في النشاط أو

لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.

- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 1 مليون دج عند الاقتضاء لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره لاثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية

- تحديد فترة ثلاث سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية باتجاه الخضوع التام للجباية بعد انقضاء فترة الإعفاء الجبائي

-وكذا تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة.

فيما يخص آلية القرض المصغر التي تسيرها الوكالة الوطنية للقرض المصغر فإنها ستستفيد من الآن فصاعدا من

- رفع قيمة القرض بلا فوائد الموجه لاقتناء المادة الأولية من 30.000 دج إلى 000 100دج .تسجل هذه الآلية إقبالا كبيرا من لدن النساء الماكثات في البيوت اللواتي يمارسن نشاطا لتحسين الدخل العائلي

- ورفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات بسيطة وتجهيزات بغرض مزاولة نشاط يدوي من 400.000 إلى 1 مليون دج.

2- مفهوم المقاولة،والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري:

2-1 تعريف المقاولة: نظرا لاستعمال مصطلح المقاولة في عدة حالات مختلفة، ولأنها أصبحت مجالا للبحث، فلا نجد تعريف واحد يشملها، فهناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وهي ذات وجهات نظر مختلفة، لذا ومن أجل توضيح المفهوم أخذنا بنفس التعريفات التي جمعها كل من (Laviolette and Loue,2006 :4)

والتي تعتبر مكملة لبعضها، وهي كالأتي:

المقاولة حسب (Venkataraman) هي سلسلة من المراحل، يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها.كما يقصد (Casson,1982: 364) بالمقاولة أنها أوضاع سوقية، أو منتجات جديدة، خدمات، مواد أولية أو طرق تنظيمية نقوم باستغلالها وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها.

كما عرف (Hernandez ,2001) بمجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية،... الخ) لاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل. وحسب هذا التعريف فالمقاول هو رجل استراتيجي قادر على تأسيس رؤية مقولاتية، وقائد باستطاعته قيادة التغيير عن طريق النشاطات المقاولاتية.

2-2 ماهية الروح المقاولاتية:

أصبح موضوع تطوير الروح المقاولاتية يشغل حيز اهتمام كبير خاصة عند شريحة الشباب، لأنه يمس مشكلة البطالة؛ وفي هذا العنصر سنحاول توضيح مفهوم الروح المقاولاتية من خلال إظهار أوجه الاختلاف بين مصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال، وهما روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise) وروح المقاولة (l'esprit d'entreprendre).

فكما يفرق المؤلفون (Catherine, 2005:10,) بين المفهومين ، حيث يعرفون روح المؤسسة بأنها "مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول "، أما روح المقاولة فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة، فبالإضافة لذلك فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير؛ وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم توجه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة.

والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.

2-3 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:

حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77 المؤرخ يوم 15 ديسمبر 2001 فإنها تعرف:

المادة(04): تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، وتشغل من(01) شخص إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (2) مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري. بالإضافة إلى أنها تستوفي معايير الاستقلالية .

المادة(05): تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، يكون رقم أعمالها مابين (01)مليار دينار جزائري أو (02)ملياران دينار جزائري، أو يكون تحصيلها السنوي مابين 100 و500 مليون دينار جزائري.

المادة(06) : تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين (10) إلى (49) شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (100) مليون دينار جزائري. ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04)
المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
مؤسسة متوسطة	**من 50 إلى 250 شخص**	**من 200 الى 2 مليار د ج**	**من 100الى 500مليون دج**
مؤسسة الصغيرة	**من 10 إلى 49 شخص**	**أقل من 200 مليون دج**	**أقل من 100 مليون د ج**
مؤسسة صغيرة جدا	**من 1 إلى 9 أشخاص**	**أقل من 20 مليون دج**	**أقل من 10 مليون دج**

المصدر(الجريدة الرسمية،2001: 77)

3- واقع المقاولاتية – إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- في الجزائر:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تطورا كما هو موضح في الجدول التالي

الجدول (05)
تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المؤسسات	**218727**	**226227**	**246716**	**270540**	**294657**	**310215**	**340215**	**445000**

المصدر:(وم ص م :2010)

من خلال الجدول أعلاه نستخلص أن هناك تزايد مستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم خوصصة المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى ظهور مؤسسات أخرى شملت معظم النواحي(البناء والأشغال العمومية، المواصلات، الخدمات العائلية، الفنادق والإطعام). بالإضافة إلى الأهمية المعطاة لتلك المؤسسات من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رغم ذلك فهي تواجه عدة عراقيل تقف حدا لنموها وتقدمها، ومن جملة تلك العراقيل (التشريعات القانونية، الهيكل التنظيمي، العامل التكنولوجي وغياب روح المقاولاتية).

التوصيات

على ضوء ما تم عرضه خلال هذه الورقة البحثية، نلاحظ من جهة بأن مكافحة البطالة تواجه عراقيل متعددة الأوجه يتطلب رفعها وتقليصها ومن جهة أخرى خلق مناصب شغل و خاصة المحافظة عليها ولهذا نتقدم بالتوصيات التالية:

أ –على مستوى الجامعة :التوافق بين التكوين والشغل

1– تعميم نظام(ل.م.د) لكونه يسمح للمتعاملين بالمساهمة في اقتراح وصياغة برامج تكوين وخاصة في ليسانس و ماستر مهني.

2-إنشاء دار للمقاولاتية داخل الجامعة تهدف لتشجيع وتعميم الروح المقاولاتية التي تجعل من الجامعي منشيء للمؤسسة بدل من طالب للشغل.

3– تعميم مقياس المقاولاتية في نهاية الدراسة في كل التخصصات.

4 –فتح تخصص ماستر مهني في تسيير المشاريع تكميلا لليسانس في المقاولاتية.

5-مرافقة أولية للجامعيين الحاملين لمشاريع مع جميع الوكالات والتكفل بهم .

6– الانطلاق في التكوين عن بعد لكل الطلبة الذين يزاولون دراستهم وحتى المتخرجين منهم.

7–تنظيم أيام وملتقيات دراسية حول الشغل والتشغيل بمشاركة الوكالات الوطنية.

ب على مستوى البنوك:

1-اللجوء إلى سياسة لامركزية قرارات التمويل.

2-تخصيص شبابيك على المدى القصير على مستوى البنوك المحلية والجهوية.

3-على المدى المتوسط خلق مؤسسة مالية مختصة في تمويل المؤسسات الصغيرة.

4-تشجيع البنوك على تمويل المشاريع مع تخفيف مدة دراسة الملفات.

ت على مستوى سياسات الإنعاش ودعم التشغيل (مختلف آليات الإدماج)

1-إعادة النظر في مشكلة العقار الصناعي وتكوين عقار مهيأ وعليه يجب الإطلاع على معادلات أخرى تسمح بإدخال مهنة مهيأ العقار إلى المبادرة الخاصة.

2- ضرورة الرفع من التحفيزات الجبائية من أجل تشجيع على العمل والإنتاج وخلق مناصب عمل دائمة.

3-تجديد مناهج العمل في الإدارات من أجل تقديم أحسن الخدمات لاقتصاد ناجع.

4-إعادة هيكلة المؤسسات التي تتكفل بترقية الاستثمار على المستوى الوطني من أجل تقريبها من مستعمليها.

ث على مستوى وكالات المتخصصة:

1- إعادة توجيه المشاريع على ضوء حاجيات السوق والتنمية المحلية وذلك باستغلال الإمكانيات المحلية.

2 -منح القرض الغير مسدد من أجل اقتناء الوسائل الصغيرة و المواد الأولية التي تتراوح فيها قيمة المشروع بين 50000 و 100000 دينار.

3- البحث على الشراكة مع المتعاملين الاقتصاديين.

4- توحيد المشاريع من أجل قبولها كمؤسسات لصغيرة.

5- تكوين إطارات مختصة تنشط في مختلف الوكالات من أجل مرافقة المستفيدين.

6- تكوين أصحاب المشاريع في مجال التسيير خلال الفترة ما قبل تجسيد المشروع و ما بعد الإنشاء.

ج على مستوى سوق العمل:

1- وضع نظام معلوماتي يرشد مجموع المتدخلين في سوق الشغل ووضعية البطالة.

2- تكثيف التحقيقات حول الإحصائيات المتعلقة بالبطالة و التشغيل.

3- تعزيز المؤسسات المتخصصة الموجودة في ميدان التنمية البشرية و التنظيم.

4- تنسيق تدخلات الوكالات المكونة للمنظومة بواسطة توحيد العمل على مستوى المعلومات،التنظيم،التكوين والموقع.

المراجع :

1 -المراجع العربية

- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أوت 2001 العدد 47.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادرة في مارس 2011.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 66، الصادرة في جانفي 2004.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 صادرة يوم 30 رمضان 1422 الموافق 15 ديسمبر 2001 ، القانون 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . المادة4 ص:5 وضمنيا يشار إلى المؤسسة المصغرة في هذا التعريف التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة رقم 01-18 الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . المادة4 ، ص:7 وضمنياً يشار إلى المؤسسة المصغرة في هذا التعريف.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،رقم 52 ،الصادرة في ديسمبر 1996.
- الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة، تقرير السداسي الثاني لسنة 2010.
- للمزيد حول(CNAC) ، تصفح موقعه على شبكة الانترنت: http://www.cnac.dz
- للمزيد حول (ANDI) تصفح موقعها على شبكة الانترنت :http://www.andi.dz/
- للمزيد حول(ANSEJ) تصفح موقعها على شبكة الانترنت http://www.ansej.org.dz
- للمزيد حول(ANGEM) تصفح موقعها على شبكة الانترنت http://www.angem.dz
- للمزيد حول قرارات المجلس الوزراي المنعقد يوم 02/22/ 2011تصفح موقع بوابة الوزير الاول www.premier-ministre.gov.dz
- مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية المسيرة لنظام للتأمين عن البطالة التابع للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب المادة5،4
- مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم وتشغيل الشباب جانفي 2004

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرة المعلومات الاقتصادية مؤشرات عام 2010
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تقرير السداسي الأول لسنة 2006.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير السداسي الثاني لسنة 2010.

2 –المراجع الاجنبية

- . Bulletin 1er semestre 2007, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat. www.pmeart.dz
- Casson, Mark C. (1982). *The Entrepreneur. An Economic Theory*. Oxford: Martin Robertson.
- Catherine Leger-Jarniou, *" Enseigner l'esprit d'entreprendre à des étudiants: Réflexion autour d'une pratique de 10 ans"*, Actes du premier congrès de l'Académie de l'entrepreneuriat ; entrepreneuriat et enseignements : rôle des institutions de formation, programmes, méthodes et outils (Paris : Université Paris Dauphine, Lile Nord –Pas de calais,(n.d.)), p. 10.
- Laviolette Eric Michael, Christophe Loue, (2006)Les compétences entrepreneuriales : définition et construction d'un référentiel, *8éme CONGRÈS INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME " L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales"*, Haute école de gestion (HEC) Fribourg,Suisse,
- ONS, statistiques sur le taux de chômage en Algérie 2010, www.ons.dz, site consulté le 11/05/2011,